المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في مملكة البحرين

الدكتور أمجد محمد منصور
عميد كلية الحقوق سابقاً
أستاذ القانون المدني المشارك
جامعة العلوم التطبيقية

الدكتور أحمد رشاد الهواري
عميد كلية الحقوق جامعة المملكة – البحرين
أستاذ القانون المدني المشارك

المقدمة

بادئ ذي بدء يمكن القول أن بروز فكرة المسؤولية المجتمعية كان في مطلع ثمانينيات القرن الماضي(١)، حيث شهدت هذه الفكرة تطوراً كبيراً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وما صاحبه من سقوط المذهب الاشتراكي ، وتبنِّي معظم الدول للرأسمالية كمذهب اقتصادي ، يتولى فيه القطاع الخاص الدور الأكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار لعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية ، ولكنه اقتصر فيه على تحقيق الربح وجمع المال ، دون النظر إلى احتياجات المجتمع، الأمر الذي كان من شأنه ظهور الحاجة إلى كبح جماح أصحاب الأعمال، بحيث لا يقتصر دورهم على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإنما أن يمتد هذا

(١) وقد سبق ذلك ظهور ضعيف للشركات في المجال الاجتماعي، حتى أنه، لوحظ قبل الحرب العالمية الثانية، أن خمس شركات فقط هي التي انخرطت في الأعمال الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، (سميث، ١٩٨٣).

Justin I. Miller and Doug Guthrie - COMMUNITIES. LABOR. AND THE
LAW: THE RISE OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY IN THE UNITED STATES -Research in the Sociology of Organizations. Volume 33. 143–173 – p.144.

ويعتبر Howard Bowen الأب الروحي لفكرة المسئولية الاجتماعية للشركات.

Rosamaria C. Moura-Leite and Robert C. Padgett- Historical background of corporate social responsibility - SOCIAL RESPONSIBILITY JOURNAL - VOL. 7 NO. 4 2011. - p.530.

ويؤرخ البعض من أمثال جوتر باكمان وجلبرت بيرك المسئولية الاجتماعية للمشروعات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية مبتدئاً بفترة الستينيات من القرن الماضي، وأرخها آخرون أمثال كيث دافيس بفترة الخمسينيات من ذات القرن، في حين يرى فريق ثالث أمثال فيرن بهلر أنها تعود إلى بداية الثلاثينات من القرن المنصرم. د. محمد البادى – العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية - مكتبة الأنجلوالمصرية – الطبعة الأولى – ١٩٨٠ – ص ٢٦.

أما على المستوى العربي فيمكن القول أن مصطلح المسئولية المجتمعية قد بدأ في التداول عام ٢٠٠٠. د. يوسف ذياب عواد – دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات – جامعة القدس المفتوحة – رام الله – طبعة ٢٠١٠ - ص٢

الدور ليشمل التنمية بمفهومها الواسع(١). وبالفعل شهدت السنوات العشرين الماضية تغييرا جذريا في العلاقة بين قطاع الأعمال والمجتمع، فبدأ دور القطاع الخاص في المجتمع في التطور حيث اضطلع بمهام البيئة والتنمية والعمالة وغيرها من الموضوعات التي تقوم عليها التنمية المستدامة(٢).

هذا ولقد أولت المجتمعات عناية خاصة بفكرة المسؤولية الاجتماعية(٣)، حيث بدأت تلك العناية بشكل فردي، وتمثلت في محاولات البعض تقديم خدمات فردية للمجتمع، ثم سرعان ما شهدت تطوراً كبيراً كنتيجة طبيعية لقصور الجهود الفردية في مواجهة تعاظم الأخطار التي تهدد استقرار المجتمعات وديمومتها. فبعد أن غدا العالم قرية صغيرة تحت تأثير التقدم العلمي المذهل، تفاقمت مشاكله واتسع نطاقها، وأصبحت المجتمعات في حاجة ماسة إلى تضافر جهود أبنائها وتضامنهم، ولما لا؟ والمجتمع ما هو إلا أسرة كبيرة

(١) د. محمد البادى – المرجع السابق – ص ٢٥.

(2) UNIDO and the World Summit on Sustainable Development. Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries. Vienna. 2002.vii .

وفي ذلك يقول Idar Kreutzer، الرئيس التنفيذي لشركة Storebrand، ٢٠٠٥ نحن ملتزمون بتحقيق التنمية الاقتصادية، كما نلتزم بأن نضع في اعتبارنا كيف نفعل ذلك ؟ فالشركات لا تكتسب الميزة التنافسية إلا من خلال الاستجابة لاحتياجات المجتمع. لذا نحن لا نزدهر إلا من خلال مساعدة المجتمع على أن يزدهر. تفصيلاً.

Paul Hohnen - Corporate Social Responsibility- An Implementation Guide for Business - International Institute for Sustainable Development Winnipeg. Manitoba – Canada - March. 2007- p.1.

(٣) وفي هذا الإطار صدر عن منظمة الأمم المتحدة إعلان عالمي خاص بالمسئولية المجتمعية عرف ب The United Nation Global Compact UNGC وقد تضمن هذا الإعلان مجموعة من المبادئ تم التوافق عليها، وهي:

أولاً: فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

المبدأ ١: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها؛

المبدأ ٢: يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً: فيما يتعلق بمعايير العمل:

المبدأ ٣: يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في لمساومة الجماعية؛

المبدأ ٤: يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري؛

المبدأ ٥: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛

المبدأ ٦: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

ثالثاً: فيما يتعلق بالبيئة:

المبدأ ٧: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.

المبدأ ٨: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة؛

المبدأ ٩: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها

تحتاج إلى تعاون أفرادها لتحقيق نهضتها ورقيها(١).

ويُعد القطاع الخاص أحد أفراد تلك الأسرة(٢)، وعليه أن يقوم بالدور المنوط به كشريك مهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين ظروف باقي أفراد المجتمع المعيشية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية(٣).

والجامعات الخاصة – باعتبار أنها إحدى وحدات القطاع الخاص، والذي بدوره يُعد أحد أفراد المجتمع – يقع على عاتقها التزامات مهمة في مواجهة المجتمع، هذه الالتزامات يمكن إجمالها في المسئوليات الثلاث الآتية: التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وهي عادة ما تهتم بأولى تلك المسئوليات، أي التعليم والتعلم، وتهمل الآخريات وبصفة خاصة ما يتعلق بالمسؤولية عن خدمة المجتمع. ولا يعني ذلك أن المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع، مفهومان مترادفان، فلكل منهما جوهره وحدوده، وهو ما سنتعرف عليه من خلال هذه الدراسة.

وعلى ذلك تبدو أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتصدى له، وما يتمتع به من حداثة، وكذلك لحاجته إلى تحديد الإطار القانوني له، هذا الإطار الذي يتمثل في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتكييف القانوني لها، وكذلك تحديد التزامات الجامعات الخاصة حيال المجتمع، والجزاء الذي يمكن تطبيقه عليها في حالة إخلالها بتلك الالتزامات.

مشكلة الدراسة:

لقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة ، إذ أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بإيلاء هموم المجتمع والبيئة اهتماما كافياً ، فمفهوم المسؤولية المجتمعية هو وليد لمتطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة بهدف إيجاد ودعم برامج اجتماعية

رابعاً: فيما يتعلق بمكافحة الفساد:

المبدأ ١٠: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.

(١) فلم يعد للعمل الفردي نصيب في تقدم المجتمعات، حيث أضحى النجاح والتقدم قريناً للعمل الجماعي، الأمر الذي يتطلب بلا شك تحديد الدور الذي يجب أن يقوم به كل فرد من أفراد المجتمع.

(٢) لا شك أن الشركات هي جزء لا يتجزأ من المجتمعات التي تعمل فيها. لذا يجب على المديرين التنفيذيين للشركات أن يعلموا أن النجاح على المدى الطويل يعتمد على استمرار العلاقات الطيبة مع طائفة واسعة من الأفراد والجماعات والمؤسسات. فالشركات الذكية تعرف أن هناك تحديات تواجه نجاحها، ومن أهم هذه التحديات، التحديات الاجتماعية والبيئية، وغيرها. علاوة على ذلك، فإن الجمهور العام لديه توقعات عالية من القطاع الخاص من حيث اتباع سلوك مسؤول اجتماعياً. كما يتوقع مستهلكوا السلع والخدمات أن تعكس هذه الشركات سلوكاً اجتماعيا وبيئيا يحقق لها ميزة تنافسية. تفصيلاً.

Paul Hohnen - Corporate Social Responsibility- An Implementation Guide for Business - Op - p.١.

(٣)د. يوسف ذياب عواد – مرجع سابق – ص٢.

واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية، وهذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة، ومن هنا تكمن أهمية تطوير برامج المسؤولية الإجتماعية وفقا لظروف مجتمعاتنا العربية والإسلامية واحتياجاتها لتحقيق التنمية، أي تطبيقات خاصة بنا وليست قوالب مستقاة من الغرب، ثلاثية أضلاع التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، ولا شك أن الجامعات الخاصة تستطيع أن تلعب دورا مهماً في الاتجاهات الثلاث.

ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في سؤال علمي : ما الالتزامات التي تقع على عاتق الجامعات الخاصة في مملكة البحرين، والتي تقوم عليها مسئولياتها الاجتماعية؟ وما هو جزاء الإخلال بالمسئولية المجتمعية للجامعات الخاصة؟ وما أهم العقبات والمعوقات التي تواجهها للقيام بمهامها ؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المسئولية الاجتماعية للجامعات الخاصة بمملكة البحرين والتزامات هذه الجامعات في مواجهة المجتمع.

نوع الدراسة:

وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تصف وتحلل الظاهرة موضوع البحث في ضوء التشريع البحريني، وتعتمد على الملاحظة العلمية والنقدية.

تقسيم البحث:

لا شك أن المسؤولية الاجتماعية تتسم بالشمول؛ فهي وإن قصد بها – وفقاً للمفهوم الضيق للمسئولية الاجتماعية – الاشتراك في المجتمع وتقديم خدمات له، إلا أن النظر للمسئولية المجتمعية نظرة متفحصة يجدها تشمل كافة أنواع المسئوليات، سواء أكانت تلك المسئولية اقتصادية أم سياسية أم أخلاقية، ولما لا؟ وهي تحوي العديد من الأبعاد، فتشمل البيئة والعمالة والتعليم والبحث العلمي والاقتصاد ومحاربة الفساد والفقر ونقل التكنولوجيا، وغيرها، باعتبار أن تلك المحاور والأبعاد عامل مساند لتحقيق التنمية المجتمعية (١). وهذه الأخيرة هي الهدف المهم الذي نسعي إلى تحقيقه من خلال إقرار نظام المسئولية الاجتماعية.

ولما كانت الجامعات الخاصة تلعب دوراً مهماً في تحقيق تنمية المجتمع فقد رأينا أن نتناول هذا الدور من خلال وضع إطار قانوني للمسئولية الاجتماعية لها، فما تقدمه الجامعات الخاصة من خدمات للمجتمع – ويمكن إدراجه ضمن المسئولية الاجتماعية لها – لا يعتبر تبرعاً منها، وإنما هو واجب والتزام ملقى على عاتقها، الأمر الذي يثور معه العديد من التساؤلات والإشكاليات لعل أهمها، ما المقصود بالمسئولية المجتمعية؟ وما هو التكييف القانوني لها؟ وما هي التزامات الجامعات الخاصة تجاه المجتمع؟

(١) الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعان الخليجي – ورقة عمل بعنوان " مساهمات الغرف التجارية الخليجية في المسئولية الإجتماعية " مقدمة إلى مؤتمر "تحديات المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها" – مرجع سابق – ص ٢.

وللإجابة على تلك التساؤلات نخصص المطلبين الآتيين:-

المطلب الأول: ماهية المسؤولية المجتمعية والتكييف القانوني لها.

المطلب الثاني: التزامات الجامعات الخاصة تجاه المجتمع.

المطلب الأول

ماهية المسؤولية المجتمعية والتكييف القانوني لها

يُعد مصطلح المسؤولية المجتمعية من المصطلحات الحديثة النشأة نسبيًّا، فقد بدأ تداول هذا المصطلح في مطلع ثمانينيات القرن الماضي كنتيجة لتعاظم الدور الذي تقوم به هيئات المجتمع المدني في المجتمع الحديث، هذا الدور الذي كان له أبلغ الأثر في زيادة قناعة الحكومات بأهمية مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالمجتمع(١). وعلى الرغم من حداثة مفهوم المسؤولية المجتمعية إلا أنه حظي باهتمام عالمي وإقليمي واسع النطاق(٢). هذا الاهتمام دفع الكثيرون إلى محاولة وضع تعريف جامع له. على الجانب الآخر، وبالرغم من أهمية تحديد مفهوم المسئولية المجتمعية إلا أن تحديد التكييف القانوني لها قد يبدو لنا أكثر أهمية. وعلى هدى ذلك نتعرض فيما يلي لماهية المسئولية المجتمعية والتكييف القانوني لها من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: ماهية المسؤولية المجتمعية.

الفرع الثاني: التكييف القانوني للمسؤولية المجتمعية.

(١) د. يوسف ذياب عواد – مرجع سابق – ص٢. ومن هيئات المجتمع المدني جماعات الضغط، وقد بدأ دور تلك الجماعات في الظهور نتيجة لكثرة الحوادث البيئية والإنسانية ومنها ما تسببت به شركة Exxon oil spill in Alaska سنة ١٩٨٩ من تلوث كبير للمياة نتيجة تسرب أكثر من أحد عشر جالون من النفط في عرض المحيط، وهو ما أدى إلى فناء جزء كبير من الأحياء البحرية، وكذلك ما حدث في مصنع الكيماويات في بوبال بالهند سنة ١٩٨٤ من موت أكثر من ١٥٠٠٠ شخص. ومن هذه الجماعات جماعة السلام الأخضر العالمي. د. يوسف ذياب عواد – ذات المرجع – ص ٥.

(٢) الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعان الخليجي – ورقة عمل بعنوان " مساهمات الغرف التجارية الخليجية في المسئولية الإجتماعية " مقدمة إلى مؤتمر "تحديات المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها" الفترة من ٢٦ – ٢٧ مايو ٢٠١٢ – ص ٢. ولاشك أن ذلك نتيجة طبيعية لما شهده العالم من اعتراف متزايد بدور القطاع الخاص في المجتمع، سواء فيما يتعلق بالموظفين أو العملاء أو المجتمعات، أو البيئة، أو المنافسين، أو الأعمال التجارية أو الشركاء أو المستثمرين أو المساهمين أو الحكومات وغيرها. تفصيلاً.

Paul Hohnen - Corporate Social Responsibility- An Implementation Guide for Business - Op - p.1.

الفرع الأول

ماهيّة المسؤولية المجتمعية

لقد تعددت التعريفات التي قيلت بشأن المسؤولية المجتمعية (١)، وهي وإن اختلفت في المبنى فقد اتفقت في المعنى، ومن أهم التعريفات التي قيل بها في هذا الشأن، ما عرفها به مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، حيث عرفها بأنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف بشكل أخلاقي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ويحسن نوعية الظروف المعيشية للقوة العاملة وأسرهم بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع ككل(٢).

في حين عرفها البنك الدولي بأنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد"(٣).

(١) هناك العديد من الاصطلحات التي اطلقت على مضمون المسئولية الاجتماعية، حيث اطلق عليه اصطلاح الأهتمام الاجتماعي، وكذلك الضمير الاجتماعي، والمشاركة الاجتماعية، فضلاً عن الاستجابة الاجتماعية، إلا أن اصطلاح المسئولية الاجتماعية هو أكثر تلك المصطلحات شيوعا واستعمالا. د. محمد البادى – مرجع سابق – ص ٥٣.

(2) World Business Council for Sustainable Development (WBCSD).. Meeting changing expectations: Corporate social responsibility.1999.p 3 UNIDO and The World Summit on Sustainable Development. Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries. p.p5 .

انظر تفصيلاً، جيهان أبو زيد – المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني – ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "تحديات المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها" – ص ٦. انظر أيضا الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات – إعداد مركز مراس للاستشارات الإدارية – مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض – طبعة ٢٠١٠ – ص ١٥.

وعرفها Drucker بأنها التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. في حين عرفها الباحثان (Pride and Ferrell) بأنها التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع. د. يوسف ذياب – مرجع سابق – ص ٦ . د. أحمد خضر – المفهوم الاجتماعي للحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات – بحث منشور على موقع كلية الحقوق جامعة طيبة – سنة ٢٠١٣ – ص ٤

(٣) الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات – ص ١٥. World Bank. Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria. Croatia and Romania. Working Paper. March 2005.p.1

وهناك من عرفها بأنها الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين وعائلاتهم والمجتمع ككل(١).

وعرفتها مسودة الأيزو بأنها مجموعة الأعمال التي تقوم بها المؤسسة، لتتحمل مسئولية آثار أنشطتها السلبية على المجتمع والبيئة، بحيث تكون هذه الأفعال متناغمة مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون والجهات العاملة فيما بين الحكومات، وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة(٢).

ويلاحظ على هذه التعريفات الآتي:

١ – إن المسؤولية المجتمعية وفقاً لهذه التعريفات تدور حول تحمل شركات القطاع الخاص لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من العاملين والبيئة والمجتمع. وهي تتحمل هذه المسئولية استناداً إلى أمرين، الأول: أن المسئولية الاجتماعية تجد أصولها في القوة الاقتصادية لأصحاب الأعمال. حيث يترتب على تمتع أصحاب الأعمال بتلك القوة آثار سلبية في بعض المجالات، كتلوث البيئة. ومن المفروض أن يتحمل من يملك تلك القوة النتائج المترتبة على إستخدامها، فالغرم بالغنم. أما الثاني: فيتمثل في كون المسئولية المجتمعية تكون في مقابل ما يستفيد به أصحاب الأعمال من المجتمع، ومن هنا يكون عليها أن تساهم معهم في مواجهة المشكلات والظروف المتغيرة(٣).

٢ – إن المسئولية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، فهي لا تحظر على أصحاب الأعمال تحقيق الأرباح، ولكنها تجعل تنمية المجتمع اجتماعياً وبيئياً جزء من العملية الانتاجية. ومن ثّم فإن المسئولية المجتمعية جاءت للتوفيق بين الإعتبارات المتصلة بالمصالح الخاصة ممثلة في حق أصحاب المشروعات الخاصة في تحقيق الربح، والإعتبارات المتصلة بمسئوليتهم الاجتماعية.

ولا شك أن ذلك سيعود بالفائدة على أصحاب الأعمال أنفسهم، فمن المؤكد أن التزام أصحاب الأعمال بمقتضيات المسئولية المجتمعية من شأنه المساعدة في زيادة أرباحهم على المدى الطويل، كما أن من شأنه المحافظة على أرباحهم الحالية من التآكل، فهو من ناحية أولى يلعب دوراً هاما في التسويق للمنشأة، ومن ناحية ثانية فإنه يساعد المنشأة على الاحتفاظ بعملائها، كما أنه من ناحية ثالثة، يساعد أفراد المجتمع على التمتع ببيئة نظيفة، وحياة أفضل من جميع النواحي التعليمية والثقافية والصحية، ومن ثّم يقدم هذا المجتمع لأصحاب تلك المنشآت عمالاً أكفأ، ومستهلكين أفضل، وجيراناً أوفى. وهو كما يطلق عليه هنرى البرت، وروبرت باركت نوع من "الجوار الحسن"، وهذا الجوار يستلزم أمرين: الأول؛ يتمثل في سلوك المنشآت سلوكاً لا يفسد البيئة التي تتجاور فيها مع أفراد آخرين، لهم نفس الحقوق. والثاني؛ يتمثل في التزام تلك المنشآت بمساعدة جيرانها على حل مشاكلهم(٤).

(١) د. أحمد خضر – مرجع سابق – ص ٤.

(٢) د. يوسف ذياب – مرجع سابق – ص ٧.

(٣) في تفصيل ذلك انظر ، د. محمد البادى – مرجع سابق – ص ٥٣ وما بعدها.

(٤) د. محمد البادى – مرجع سابق – ص ٥١ ، ٥٢. د. أحمد خضر – مرجع سابق – ص ٤

هذا ولقد دعا الفقة الإسلامي إلى المسئولية الاجتماعية للأغنياء وشجع عليها، باعتبار أنها نوعاً من الزكاة، والزكاة ركن من أركان الإسلام، وهو ما يظهر جلياً من قول ابن عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول" بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ" (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (رقم:٨)، وَمُسْلِمٌ (رقم:١٦)).

٣ – أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام اخلاقي يقع على عاتق أصحاب الأعمال، كما يرى أصحاب هذه التعريفات، ومن ثّم فهي ذات طابع تطوعي غير إلزامي، وهو ما سيتم تناوله فيما بعد عند الحديث عن التكييف القانوني للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة.

الفرع الثاني

التكييف القانوني للمسؤولية المجتمعية

لا جرم أن المسئولية هي مرادف للمديونية أو الالتزام، فالالتزام عادة يقابله جزاء إذا لم يتم تأديته، حيث يُعد امتناع الشخص عن الوفاء بالتزامه رضاءً سبباً لتحريك المسئولية ضده(١)، وكذلك الحال إذا أخل الشخص بالتزامه سواء العقدي أو القانوني فيكون ذلك سبباً لتحريك دعوى المسئولية ضده، ومن ثّم إذا خلا الالتزام من ثمة مسئولية (جزاء) خرج من نطاق المسئولية القانونية وأضحى بمثابة مسئولية أدبية أو أخلاقية(٢).

والمسئولية القانونية أنواع عدة، منها المسئولية المدنية(٣) والتي تقوم كجزاء على فعل موجه ضد أحد الأفراد، وهي نوعان، مسئولية تقصيرية وأخرى عقدية، وكل من المسئوليتين تقوم على أساس تعويض المضرور عن الضرر الذي أصابه(٤)، إلا أن المسئولية العقدية تختلف عن المسئولية التقصيرية، في أن

(١) د. خالد جمال – دروس في أحكام الالتزام في ظلال نصوص القانون المدني البحريني – جامعة البحرين – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩ – ص٦٤.

(٢) د. عبد الرزاق السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني – الجزء الأول – مصادر الالتزام – ص٦١٣. مع مراعاة أن كثيراً من الالتزامات القانونية كانت في الأصل مجرد واجبات أخلاقية ثم ارتقت مع مرور الزمن وشعور المجتمع بحاجته الملحة لوجودها في مجال المعاملات إلى مصاف الالتزامات القانونية. د. خالد جمال – مرجع سابق – هامش ص٦٥.

(٣) وهناك أيضا المسئولية الجنائية، والتي تقوم كجزاء على فعل موجه ضد المجتمع، فتتحقق متى ماأرتكب شخص ما عملاً يُعد جريمة وفقاً لقانون العقوبات. والغرض منها يتمثل في إزالة الضرر عن المجتمع، وذلك بتوقيع العقوبة الرادعة على الجاني حتى يعتبر به الآخرين ويرتدعون بما أصابه من عقاب، مما يؤدي إلى حماية المجتمع.

(٤) حيث تستهدف المسئولية المدنية جبر الضرر الذي أصاب المضرور من جراء الخطأ العقدي أو الخطأ التقصيري الذي ارتكب في مواجهته، وتعويضه تعويضا ماليا يزيل عن كاهله الآثار المادية التي حدثت له أو يخفف عنه على الأقل من وطأة آلامه ومعاناته النفسية، ومن ثّم تعني المسئولية المدنية فقط بإزالة آثار الفعل الضار الذي وقع بالمضرور في حق من حقوقه أو في مصلحة مشروعة له. د. خالد جمال – النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني البحريني – جامعة البحرين– الطبعة الثانية ٢٠٠٢– ص٣٢٨.

الضرر الذي تستهدف تعويضه الأولى نشأ عن الإخلال بالتزام عقدي، فهي تستلزم وجود ارتباط بين كل من المضرور والمسئول بعقد سابق لحصول الضرر، بينما المسئولية التقصيرية تتطلب لقيامها إخلال الشخص بالتزام قانوني(١) فهي تتحقق دون أن يكون هناك أي علاقة تعاقدية سابقة تربط المسئول مع المضرور. وفي الحالتين يتعرض المسئول في المسئولية القانونية لجزاء مادي ملموس عند ارتكابه لخطأ عقدي (كما هو الحال في المسئولية العقدية) أو لخطأ تقصيري (كما هو الحال في المسئولية التقصيرية) (٢).

أما المسئولية الأدبية فهي تقوم على أساس ذاتي محض، فهي مسئولية للشخص في مواجهة ضميره ومجتمعه وربه، ومن ثّم فهي تتحقق ولو لم يقع ضرر على شخص ما أو وجد الضرر ولكنه وقع على المسئول ذاته بحيث يصبح مسئولاً ومضروراً في ذات الوقت(٣)، وفي هذه الحالة يتعرض المسئول في المسئولية الأدبية لجزاء معنوي يتمثل في وخزات الضمير أو استنكار المجتمع لسلوكه المخالف للمبادئ والمثل الأخلاقية، ولا يستطيع القاضي أن يتدخل في نطاق المسئولية الأخلاقية لتعويض المضرور ولو جاوزت أضراره النفسية أضعاف ما قد يحدث له أو لغيره في نطاق المسئولية القانونية من أضرار مادية أو أدبية(٤). وعلى الرغم من ذلك فإن المسئولية الأدبية أوسع نطاقاً من المسئولية القانونية(٥).

وعلى هدي ما سبق يمكن التمييز بين المسؤولية الأدبية والمسؤولية القانونية في الآتي(٦):

١. تقوم المسؤولية الأدبية على عنصر ذاتي وهو الضمير، وهي مسؤولية أمام الله أو أمام المجتمع أو أمام الضمير ذاته، ومن ثمّ فإن المسئول فيها هو خصم وحكم في الوقت ذاته. في حين أن المسؤولية القانونية تقوم على عنصر موضوعي وهي مسئولية شخص أمام شخص آخر.

٢. تعد المسؤولية الأدبية أعم من المسؤولية القانونية وأوسع نطاقاً منها؛ وذلك لأنه لا يشترط فيها الإضرار بالغير. بالمقابل لذلك فإن المسؤولية القانونية لا تقوم إلا إذا كان هناك ضرر لحق بالغير الذي يمكن أن يكون فرداً بذاته أو المجتمع بأكمله.

٣. أن المسؤولية الأدبية لا يمكن الإفلات من العقاب فيها، حتى لو أخل الشخص بالتزام أخلاقي في الخفاء؛ وذلك لأنها تقوم على الضمير، والفاعل فيها هو الخصم والحكم. في حين أنه يمكن الإفلات من العقاب في المسئولية القانونية في حال ما إذا أخل الشخص بالتزام قانوني ولم يعلم المضرور بشخص مرتكب هذا الفعل، وذلك لأن الجزاء في مثل هذه الحال تفرضه السلطة العامة، وإذا لم تعلم هذه السلطة بالمخالفة التي وقعت لا يمكن لها أن تتدخل وتجازي الفاعل .

(١) د. مصطفى الجمال – القانون المدني في ثوبه الإسلامي - مصادر الالتزام – الطبعة الأولى – بدون سنة طبع – ص ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) د. خالد جمال - النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني البحريني – مرجع سابق – ص ٣٢٩.

(٣) د. عبد الرزاق السنهوري – مرجع سابق – ص٦١٤.

(٤) د. خالد جمال - النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني البحريني – مرجع سابق – ص ٣٢٩.

(٥) د. عبد الرزاق السنهوري – مرجع سابق – ص٦١٤.

(٦) الموسوعة العربية - المجلد الثامن عشر - ص ٦١٢ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnencyclopedia&func=display__term&id=12413&vid=33

وهنا يثور التساؤل بشأن التكييف القانوني للمسؤولية المجتمعية أو بمعنى آخر هل تعد المسؤولية المجتمعية نوعاً من أنواع المسئولية المدنية؟ أم أنها نوع من أنواع المسئولية الأدبية؟

لا ريب أن تحديد التكييف القانوني للمسئولية المجتمعية للجامعات الخاصة أمر في غاية الصعوبة، فهي قد تكون مسئولية عقدية، وذلك في الحالات التي تقدم فيها الجامعة خدمة التعليم والتعلم، لارتباطها مع الطلاب بعقد تعليم، وهي في ذلك تلتزم بما تتضمنه سياساتها ولوائحها التنفيذية من قواعد تنظم علاقتها بهؤلاء الطلاب، باعتبار أن هذه اللوائح جزء من العقد المبرم بينهم وبينها.

وهي على الجانب الآخر قد تكون مسؤولية تقصيرية، وذلك في الحالات التي تقدم فيها الجامعة خدمة البحث العلمي، أساسها وجود التزام قانوني يناط بها القيام به، باعتبارها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، ويتمثل هذا الالتزام، كما تنص عليه لوائح التعليم العالي، في المشاركة في إنتاج المعرفة لخدمة المجتمع وتحسين نوعية وجودة الحياة فيه، وذلك عن طريق البحث العلمي الجاد والمبتكر.

ومن ناحية ثالثة، فإن المسئولية المجتمعية يمكن إدراجها ضمن المسؤولية الأدبية، وذلك في الحالات التي تقدم فيها الجامعة خدمة المشاركة المجتمعية، حيث تقوم الجامعة بالمساهمة في تنمية المجتمع، عن طريق إيجاد مواطنين منتجين ومسئولين، فضلاً عن تشجيع المشاركة الواسعة في المجتمع المدني وتنمية مهارات ومعارف أفراد المجتمع بشكل عام. والمسئولية الاجتماعية هنا مسئولية أدبية لأن القانون لم يرتب عليها آثاراً قانونية، ولم يضع لها جزاءً في حالة الإخلال بها.

ونعتقد بأن المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة لا يمكن اعتبارها عملاً خيرياً أو تطوعياً، تقوم به الجامعة أو لا تقوم به، وإنما هي مسئولية قانونية(١)، تتضمن التزامات عدة، كالتعليم والبيئة وحقوق الإنسان والبحث العلمي وغير ذلك من الالتزامات، وهذه الالتزامات هي حقوق للمجتمع، فإذا أخلت بها تلك الجامعات كانت مسئولة عن تعويض المجتمع عن الأضرار التي تحدث له من جراء هذا الإخلال.

المطلب الثاني

التزامات الجامعات الخاصة تجاه المجتمع

لا جرم أن الوظيفة الأساسية للجامعات تتمثل في تطوير قدرات الطلاب ومهاراتهم، وتنمية مواهبهم على نحو يصبحون معه قادة للفكر والرأي، وعناصراً صالحة ومنتجة، ترتقي بها الأمم والمجتمعات. فالجامعات تمثل الأساس الذي تنمو في إطاره السمات الشخصية للمتعلمين ، حيث يعدّ التعليم من أهم الروافد التي يتشكل منها فكر الإنسان فيزيده عمقًا واتساعًا، وبوساطته يزداد وعيه الثقافي والسياسي ، ودوره الاجتماعي ويساعد على التكيف مع الظروف والمستجدات والمتغيرات التي يواجهها في حياته، كما تعد الجامعات من المؤسسات التربوية الرئيسة في إعداد الشباب لتسلم الدور القيادي والتخصصي في المجتمع، وهي تعد أيضا

(١) قريب من ذلك، أحمد خضر – مرجع سابق – ص ٥

المؤسسة الأخيرة التي تسهم في إعداد الفرد وتدريبه لتحمل المسئولية قبل ولوجه إلى سوق العمل(١) .

ولا شك أن التزامات الجامعات الخاصة تجاه المجتمع لا تقف عند حد خدمة المجتمع (أي الشراكة المجتمعية)، فمما لا جدال فيه أن مفهوم المسئولية الاجتماعية للجامعات الخاصة أوسع وأعمق بكثير من مجرد الشراكة المجتمعية، حيث تلتزم تلك الجامعات بممارسة مجموعة من المبادئ والقيم(٢) من خلال وظائفها الرئيسة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية.

ونستعرض فيما يلي التزامات الجامعات الخاصة من خلال عرض وظائفها الرئيسية:

أولاً: التعليم والتعلم

لا جرم أن التعليم والتعلم بل نوعيته وحداثته هي المهمة والوظيفة الأولى للجامعات، ولا يتوقف دور الجامعة في هذا الشأن على مجرد نقل المعلومة أو توفير احتياجات سوق العمل، وإنما يقع عليها مجموعة من الالتزامات بهذا الخصوص أهمها:

١ – التزام الجامعات الخاصة بضمان إتاحة الفرص المتساوية في التعليم للجميع، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة(٣) والفئات الفقيرة والأقل حظا في المجتمع.

وفي هذا الإطار ينبغي على تلك الجامعات من ناحية أولى (فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة) إنشاء مركز لخدمة هذه الفئة ومساعدتها وتذليل العقبات التي تحول دون تمكنها من مواصلة تعليمها، على أن

(١) د. فخري مصطفي – المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع– ص٤. " وتزداد المسئولية الاجتماعية للجامعات بدرجة أكبر في الاقتصاد الحديث المدفوع بعوامل العولمة والتقدم في تقنية المعلومات والابتكار العلمي والتقني والتنافسية العالمية. وتحتاج الجامعات لتطبيق تقنيات ومعرفة جديدة لمجابهة التحديات العالمية الرئيسة بما فيها تغير المناخ والفقر والصحة والغذاء والصراعات. وأن يكون لديها أهدافا بعيدة المدى للتحديات التي تواجه المجتمع، وأن تشجع السلام العالمي، وأن تغرس في نفوس الطلاب الفهم والتقدير للثقافات المتنوعة والرغبة في تقديم المساعدة للآخرين وجعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه". انظر البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الذي عُقد في المملكة العربية السعودية – ١٤٣٤ هجرياً

http://www.mohe.gov.sa/ar/news/Pages/news7-6-1434-2.aspx

(٢) ومن هذه المبادئ والقيم الالتزام بالعدالة والمصداقية والتميز وتعزيز المساواة الاجتماعية والتنمية المستدامة والاعتراف بالكرامة والحرية للفرد وتقدير التنوع والتعدد الثقافي وتعزيز حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية. انظر البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الذي عُقد في المملكة العربية السعودية – ١٤٣٤ هجرياً.

http://www.mohe.gov.sa/ar/news/Pages/news7-6-1434-2.aspx

(٣) لا شك أن الخدمة التعليمية التي تقدم للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تقل أهمية عن الخدمات الأخرى غير التربوية التي تقدم لهم، بل قد تفوق في أهميتها تلك الخدمات، لأن التعليم يمكن الطالب المعاق من تلقي خبرات ومعارف تعينه في جوانب أخرى من حياته ، وتؤمن له الاستقلالية التي يسعى لها. وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالتعليم بصفة عامة فإن أهميته في مرحلة التعليم الجامعي تفوق المراحل التعليمية التي تسبقها، وبخاصة لأولئك الطلاب الذين تؤهلهم قدراتهم على الالتحاق بهذه المرحلة الدراسية المُهمة، فهي الحلقة التي تؤمن الاستقلال الوظيفي مستقبلا. ذات المعنى د. فخري مصطفى دويكات – المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع – ص٣.

يقوم هذا المركز بإجراء عملية تقييم دوري للخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تطويرها بناء على مستجدات العصر.

كما ينبغي على الجامعات الخاصة العمل على تجهيز مرافقها بما يتناسب مع احتياجات هؤلاء الطلبة وتقديم الدعم المالي والفني لأنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة. ولا شك أن ذلك من شأنه صهر تلك الفئة في بوتقة المجتمع، بحيث تُعد عنصرا فاعلاً ومنتجاً. وليس عالة عليه.

ومسؤولية الجامعة هنا مسئولية عقدية باعتبار أن الجامعة عند التحاق الطالب المعاق فيها تبرم معه عقد تعليم، وهي تلتزم استناداً إلى هذا العقد بتوفير الخدمات السابق الإشارة إليها، فإذا لم تقم بذلك كان من حق هؤلاء الطلاب إقامة المسئولية العقدية ضد الجامعة، إذا ثبت وجود خطأ عقدي منها، ومن ثّم الزامها بتعويض الطلاب المضرورين.

ومن ناحية ثانية (فيما يتعلق بالفئات الفقيرة والأقل حظا في المجتمع) : تلتزم الجامعات الخاصة بتخصيص منح دراسية للفئات الفقيرة والمهمشة. ولا يشترط أن تكون هذه المنح مجانية بشكل كامل فيمكن أن تكون المنحة في شكل تخفيض للمصروفات المطلوبة منهم أو المساعد في توفير وظائف لهم أو كفيل يساعدهم مادياً على سداد مصروفات الدراسة.

٢ – تلتزم الجامعات الخاصة بضمان ألا تخضع برامجها الأكاديمية والبحثية فقط لمتطلبات سوق العمل، فينبغي أن تستهدف برامجها التنمية البشرية للطلاب وتطوير أفكارهم وثقافاتهم ووعيهم بقضايا المجتمع واحتياجاته، كما يجب عليها أن تشجع المناهج متعددة التخصصات لربط العلوم الطبيعية التطبيقية بالعلوم الاجتماعية، والتأكد من شمول برامجها لبعض المقررات المتخصصة التي تسهم في تكوين شخصية الإنسان، ومن ذلك حقوق الإنسان والبيئة ومكافحة الفساد، وأخلاقيات المهنة والبحث العلمي. فضلاً عن التزامها بتعريف الطلاب بالمفاهيم الأخلاقية والمسئولية الاجتماعية وإدراك التحديات العالمية، وترسخ مفاهيم الشفافية والعدالة والعمل بروح الفريق والقيادة لديهم. الأمر الذي يساعد على الارتقاء بالمجتمع ككل، وخلق جيل جديد يهدف إلى تطوير العلوم والسلوكيات.

٣ – تلتزم الجامعات الخاصة بالعمل على تشجيع برامج التبادل الثقافي والطلابي بين المؤسسات التعليمية في البحرين ونظرائها في البلدان الأخرى، وبذلك يمكن للجامعات المساعدة بقدر أكبر في تعزيز مفهوم التعدد الثقافي وتحسين مهارات فهم الثقافات الأخرى.

ثانياً: البحث العلمي

لا ريب أن البحث العلمي أضحى ضرورة لا غنى عنها في إنتاج المعرفة، وتطوير المجتمع، وتحسين مستوى المعيشة فيه، فهو وسيلة لقيادة المجتمع ليصبح شريكاً ومنتجاً وفاعلاً في الحضارة الإنسانية بدأت العديد من الجامعات في وضعه ضمن أولوياتها، ومن ذلك الجامعات الخاصة التي نجدها دائماً ما تحرص على النص في رسالتها على أن من أهم وظائفها المساهمة في تطوير البحث العلمي، وهي في هذا الإطار لا يقتصر دورها على تشجيع البحث العلمي وتخصيص نسبة من أرباحها لهذا الغرض، وإنما تلتزم أيضا باتخاذ كل الخطوات اللازمة لتجنب الانتحال والسرقة العلمية(١) في الأوراق البحثية والأطروحات والرسائل وغيرها. الأمر الذي يستتبع التزام تلك الجامعات بغرس قيم الأمانة العلمية في نفوس أساتذتها وطلابها.

كما تلتزم الجامعات الخاصة بربط البحث العلمي بحاجات المجتمع والاقتصاد والتنمية بحيث يتم تحويل المعرفة الناتجة عن تلك البحوث إلى منتج صناعي تجاري بدلاً من أن تكون تلك البحوث حبيسة داخل أسوار الجامعة. فلابد وأن تكون الجامعات مساهماً رئيسياً في التنمية الاقتصادية في المجتمع بما تقدمه من معارف يستفيد منها شركاء المجتمع الآخرين، ومن ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى، والحكومات، ومن ثّم الاقتصاد بشكل عام.

ثالثاً: الشراكة المجتمعية

لقد أصبحت الشراكة المجتمعية، وما تقدمه الجامعات الخاصة من خدمة للمجتمع جزء من رسالة الجامعات الخاصة، في مملكة البحرين، وغيرها من الدول، فلا يقتصر دور تلك الجامعات على التعليم وانتاج المعرفة (البحث العلمي)، وإنما يدخل ضمن مهامها المساهمة في إيجاد مواطنين منتجين ومسؤولين وتشجيع المشاركة الواسعة في المجتع المدني وتنمية المهارات والاتجاهات لتحقيق ذلك، فتلتزم الجامعات بنقل التقنيات والمعارف الحديثة، والابتكارات إلى المجتمع، فضلاً عن تشجيع أفراد المجتمع على التعليم المستمر. ويتم ذلك عن طريق انخراط طلابها وأساتذتها في خدمة المجتمع، وهو ما يعزز الشعور بالمسئولية لديهم حيال باقي شركاء المجتمع، ويجعلهم راغبين في العمل على تحسين نمط الحياة لكل فئاته.

إن المؤسسات التعليمية مطالبة دائماً بتحمل مسؤولياتها وأن تجعل كون المسؤولية المجتمعية مؤسسية قضية هامة من خلال الخطط الإستراتيجية بما يمكن من الإنتقال من مفهوم الخدمة التطوعية (الخيرية) إلى

(١) وتعتبر السرقات العلمية من أهم القضايا التي تتعلق بالبحث العلمي، حتى أن البعض يعتبرها القضية الأخلاقية الوحيدة في البحث العلمي، وفي هذا المجال نشير إلى المصطلح الذي تبناه البعض، وهو عملية غسيل الأبحاث، تشبيهاً لها بجريمة غسيل الأموال، ويقصد بها السرقة العلمية المباشرة وغير المباشرة، عن طريق تحوير الأفكار أو تعديل السياق أو تغيير الالفاظ. د. عزة عبد العظيم – تقييم الباحثين الأكاديمين لمدى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في مجال الدراسات الإعلامية – ص ٧. بحث منشور على http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/٢٠١٢/٠٣

مفهوم المسؤولية المجتمعية التي تشعر بها هذه المؤسسات تجاه مجتمعها .

فالمسؤولية المجتمعية هي ثقافة والتزام ضمن خطط المؤسسات التعليمية الإستراتيجية ،صحيح أن الدور الرئيسي لهذه المؤسسات يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية ، إلا أن العصر الذي نعيش فيه قد فرض على هذه المؤسسات التعليمية مسؤوليات وأدوار تتعلق بجوانب الحياة المختلفة وأساسها تنمية المجتمع والنهوض به .

وفي هذا الإطار ينبغي أن تتجدد وتتطور صيغ المشاركة بين الجامعات والمجتمع من خلال تطوير ماهو قائم من صيغ ، واستحداث صيغاً جديدة تلبي احتياجات ومتطلبات هذا التطور .

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق أن المسئولية الاجتماعية حظيت بتعريفات متعددة ومتنوعة، بسبب حداثة نشأتها، وهي ترتكز على ضرورة إيجاد نوع من التوازن ما بين مصلحة المجتمع ككل ومصلحة المؤسسة والمتعاملين معها، وذلك من خلال أمرين، الأول: عدم تعمد تلك المؤسسات إلحاق الضرر بالمجتمع نتيجة لممارستها لأنشطتها وأعمالها المختلفة، أما الثاني فيتمثل في عمل تلك المؤسسات على تحقيق رفاهية المجتمع والارتقاء به.

ومن ثّم يمكن تحديد مضمون المسئولية الاجتماعية للجامعات الخاصة بالالتزام بالقيام بمجموعة من الأعمال التي الزمها بها القانون (وهي التعليم والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) أو أرستها القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع، والتي تتحمل من خلالها آثار أنشطتها السلبية على المجتمع من جانب، والمساهمة في تنميته وتحسين مستوى معيشة أفراده من جانب آخر. والتي يكون الإخلال بها سبباً للإلتزام بتعويض الأطراف المضرورة.

فلا ريب أن المسئولية الاجتماعية للجامعات الخاصة لا تقتصر على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية (وهو سلوك أخلاقي) وإنما هي تشمل أيضا الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، سواء ما يتعلق منها بالنواحي الصحية والبيئية أو ما يتعلق بحقوق الإنسان والتي من ضمنها حقوق العاملين فيها والالتزام بالمنافسة العادلة، والشفافية في العمل، ومكافحة الفساد المالي والإداري والأخلاقي، هذا فضلاً عن الالتزام بتحسين الخدمة التعليمية والبحثية.

التوصيات:

لكي تتمكن المؤسسات التعليمية الخاصة من القيام بدورها في المسؤولية المجتمعية ، فإن هناك بعض التوصيات التي نراها قد تسهم في تفعيل هذا الدور:

١-من الضروري أن يهتم الأكاديميون والباحثون بالمسؤولية المجتمعية في بحوثهم ومؤلفاتهم ودراساتهم ، وذلك للرقي بثقافة الأفراد والمؤسسات و بهذه المسؤولية المجتمعية بشكل عام ، والمسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة على وجه الخصوص .

٢- ينبغي أن تضع الجامعات الخاصة نصب عينيها أن تكون المسؤولية المجتمعية مؤسسية وذلك بتضمينها خطة كل جامعة (ضمن خطتها الإستراتيجية) اعتماداً على دراسات وبحوث للوقوف على احتياجات المجتمع بشكل دائم .

٣ – ضرورة أن تكون هناك إدارة متخصصة في الجامعة تعنى بالمسؤولية المجتمعية ومتابعة هذا الأداء بشكل مستمر .

٤- أن تعقد مؤتمرات متخصصة بشكل دوري لمناقشة الأسس العامة للمسؤولية المجتمعية للجامعات ، وعرض التجارب الناجحة لتقويمها وتتطويرها وتعميمها في هذا الصدد .

المراجع

١- د.أحمد خضر ، المفهوم الإجتماعي للحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات ،بحث منشور على موقع كليات الحقوق جامعة طيبة ، ٢٠١٣ .

٢- د. جيهان أبو زيد ،المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "تحديات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها .

٣- الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات ، إعداد مركز مراس للإستشارات الإدارية ، مجلس المسؤولية المجتمعية بالرياض طبعة ٢٠١٠.

٤- الموسوعة العربية ، المجلد الثامن عشر
www.arab-ency.com

٥-الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة عمل بعنوان "مساهمات الغرف التجارية الخليجية في المسؤولية الإجتماعية" ، مقدمة إلى مؤتمر " تحديات المسؤولية المجتمعية بالقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها " الفترة من ٢٦-٢٧ مايو ٢٠١٢.

٦- د.خالد جمال ، دروس فى أحكام الإلتزام في ظلال نصوص القانون المدني البحريني ، مطبوعات جامعة البحرين ،٢٠٠٩ .

٧- د.خالد جمال ،النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني البحريني ، مطبوعات جامعة البحرين ٢٠٠٢ .

٨- د.عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول ، مصادر الالتزام .
٩-د. عزة عبد العظيم ، تقييم الباحثين الأكاديميين لمدى الالتزام٩ بأخلاقيات البحث العلمي في مجال الدراسات الاعلامية ، بحث منشور على
site.jugaza.edu.ps/jdalou/files/2012
١٠- د. فخري مصطفى ، المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع .
١١- البيان الختامي لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الذي انعقد بالمملكة العربية السعودية ١٤٣٤ ه
www.mohe.gov.sa/ar/news/pages/news7-6-1434-2
١٢-د. محمد البادي ، العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
١٣- د. يوسف ذياب عواد ، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات ، جامعة القدس المفتوحة – رام الله ، ٢٠١٠ .
14-Paul Hohnen - corporate social responsibility- An Impl - mentation Guide for Business – OP – P.1.
15-world Bank opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and central Asia: Evidence from Bulgaria Croatia and Romania. Working paper March 2005 .p.l